الاحصاء الفلسطيني يصدر بياناً صحفياً حول نتائج مشروع سيادة القانون والوصول الى العدالة في الضفة الغربية، 2021

نفذ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني الدورة الثالثة من مشروع سيادة القانون والوصول الى العدالة، بالتعاون والدعم من برنامج سواسية 2 (البرنامج المشترك لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (UNWOMEN)، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (UNICEF)). وقد تم اجراء المسح خلال شهري آب وأيلول من عام 2021 على عينة أسرية بلغت 8,112 أسرة فلسطينية، إضافة الى مسح الخبراء الذي يشمل القضاة النظاميين، والقضاة الشرعيين، وأعضاء النيابة، والمحامين المزاولون والمتدربون، والهيئة التدريسية وطلبة كليات الحقوق، وكذلك مسح الخدمات الإلكترونية لوزارة العدل؛ وذلك بهدف توفير البيانات التي تساهم في تشخيص واقع سيادة القانون والوصول إلى العدالة.

انخفاض نسبة الأفراد الذين تعاملوا[1] مع مؤسسات قطاعي الأمن والعدالة الفلسطينية في الضفة الغربية خلال جائحة كورونا بمقدار 14% مقارنة مع العام 2018

حوالي 17% من الأفراد (18 سنة فأكثر) في الضفة الغربية تعاملوا مع مؤسسات قطاعي الأمن والعدالة الفلسطينية خلال الاثنى عشر شهراً الماضية، وتمثل هذه النسبة انخفاضاً بمقدار 14% مقارنة مع العام 2018، حيث كانت الأعلى في وزارة الداخلية بنسبة 8% و1% لكل من النيابة والقضاء العشائري.

نسبة الافراد (18 سنة فأكثر) الذين تعاملوا مع مؤسسات الأمن والعدالة في الضفة الغربية حسب المؤسسة، 2021

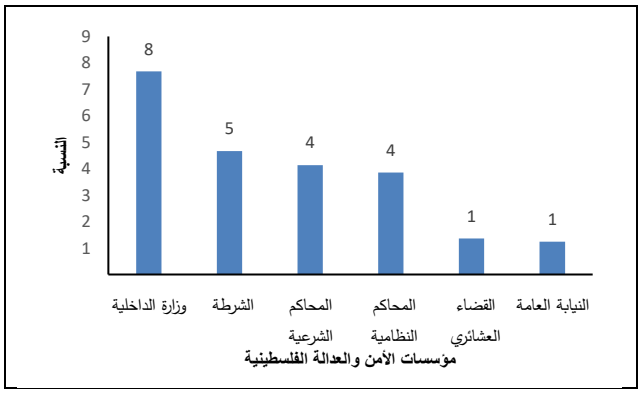

المحاكم الشرعية تصدرت مؤسسات العدالة الفلسطينية في الضفة الغربية من حيث رضا الأفراد عن أدائها

بلغت نسبة الأفراد (18 سنة فأكثر) الذين تعاملوا مع المحاكم الشرعية وراضون عن أدائها 72%، تلاها نظام القضاء العشائري بنسبة 63% ومن ثم النيابة العامة بنسبة رضى 60%، فيما كانت نسبة الرضا عن الشرطة 54% والرضا عن أداء المحاكم النظامية 51%.

نسبة رضا الأفراد (18 سنة فأكثر) الذين تعاملوا مع مؤسسات الأمن والعدالة في الضفة الغربية حسب المؤسسة، 2021

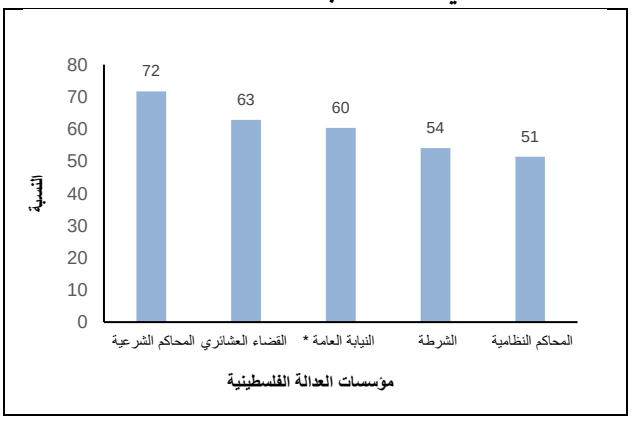

(*): التباين مرتفع لهذا المؤشر ويجب التعامل مع الأرقام بحذر

الاشكاليات التي تواجه مؤسسات قطاع العدالة في الضفة الغربية من وجهة نظر القضاة وأعضاء النيابة

رأى أكثر من نصف القضاة النظاميين (56%) أن عدم ثقة الناس بالقضاء النظامي هي إشكالية، في حين انعدام الاستقلالية هي بمثابة

[1] يشمل كل من لجأ أو استدعي أو تواصل مع أي من مؤسسات الأمن والعدالة سواء كان مدعيا او مدعى عليه أو شاهدا.

إشكالية من وجهة نظر 30% منهم، بينما كان انتشار الفساد إشكالية من وجهة نظر 12% من القضاة النظاميين.

اختلف ترتيب الاشكاليات الثلاث (عدم ثقة الناس، وانعدام الاستقلالية، وانتشار الفساد) من وجهة نظر أعضاء النيابة بحيث سجلت 32% و26% و8% على التوالي. أما وجهة نظر القضاة الشرعيين فسجلت 27% و9% و4% للاشكاليات الثلاث على التوالي.

نسبة القضاة النظاميين والشرعيين وأعضاء النيابة في الضفة الغربية حسب رأيهم باشكاليات المهنة، 2021

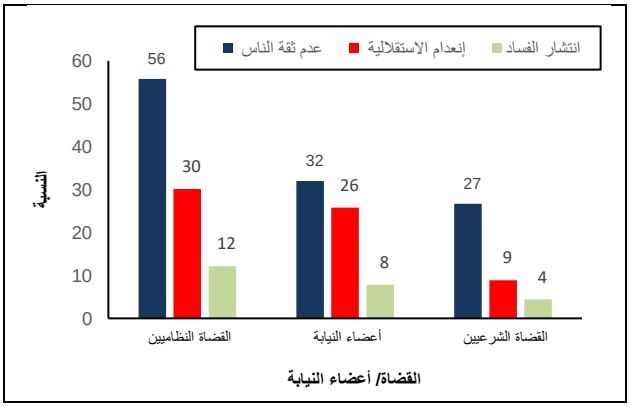

اثنان من ثلاثة قضاة نظاميين في الضفة الغربية يرون أن عدد القاضيات الإناث كاف

أشار 66% من القضاة النظاميين في الضفة الغربية الى أن عدد القاضيات الإناث كاف. أما فيما يخص عدد الإناث في المناصب القيادية في القضاء، فإن 60% من القضاة النظاميين يوافقون على كفاية العدد.

58% من القضاة الشرعيين يرون أن عدد القاضيات الشرعيات الإناث كاف، فيما أشار 67% منهم بأن عدد الإناث في المناصب القيادية في القضاء الشرعي كاف. أما فيما يخص أعضاء النيابة فقد رأى 82% أن عدد عضوات النيابة الإناث كاف و81% من أعضاء النيابة يرون أن عدد الإناث في المناصب القيادية في النيابة كاف.

نسبة القضاة النظاميين والشرعيين وأعضاء النيابة في الضفة الغربية حسب وجهة نظرهم في عدد الاناث في مهنة القضاء/ النيابة، 2021

البند	

القضاة/ أعضاء النيابة	كفاية عدد الإناث القاضيات أو عضوات النيابة	كفاية عدد الإناث في المناصب القيادية
القضاة النظاميين	66	60
القضاة الشرعيين	58	67
أعضاء النيابة	82	81

لمزيد من المعلومات يرجى الاتصال:
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
ص.ب. 1647، رام الله P6028179 – فلسطين.

هاتف: 02-2982700 (970/972)
فاكس: 2982710 -02 (970/972)
خط مجاني: 1800300300
بريد إلكتروني: diwan@pcbs.gov.ps
الصفحة الالكترونية: www.pcbs.gov.ps

التعداد الزراعي
Agriculture Census
2021